



مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية

(مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس

الإداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)

بروفيسور د. كريم نعمه

جامعة فيليكو ترنفو " القديس. القديس. كيريل وميتودي"- كلية التجارة / قسم العلاقات الدولية

الإقتصادية

لقد تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة. كما تناولت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتحللت أسواق التمويل في كثير من الدول بصورة سريعة ، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى كثير من الدول النامية. ومن الواضح أن بعض الاقتصادات قد استفادت من العولمة بدرجة كبيرة. ومع هذا التفاؤل لمستقبل الاقتصاد العالمي، انتقلت هونج كونج، جمهورية كوريا، سنغافورة ومقاطعة تايوان في الصين من مجموعة الدول النامية الى المجموعة الجديدة من الدول ذات الاقتصاد المتقدم.

إن التحديات الجديدة وتوجه العالم المتقدم نحو المزيد من المنافسات المبنية على الجودة والتسعير المناسب تفرض على الدول النامية، أن تضع معايير جديدة للإدارة الإقتصادية حتى تتمكن من دخول المنافسة الدولية بإقتدار.

تعتبر السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية بين العوامل الأكثر أهمية التي تدعم النمو الاقتصادي والتقارب بين الدول النامية.

لقد أظهرت العديد من الدول النامية النجاحات الضخمة التي يمكن أن تتحقق عندما تستفيد السياسات المتبعة من تلك القوى. ولكن مالذي تعنيه ضغوط العولمة بالنسبة للأداء الاقتصادي والتوجهات في البلدان النامية بصفة عامة؟ وهل تؤدي التدفقات التجارية الأكثر تحرراً إلى تحقيق منافع لكل الدول بنفس القدر، أم أن هناك بعض الاقتصادات التي تتمتع بوضع أفضل يمكنها من تحقيق مكاسب أكثر من بعضها الآخر؟ ومالذي تفعله العلاقات التجارية والتمويلية الوثيقة في عملية تقارب الدخول بين الدول؟

وفي حقل التجارة أصبح هناك اعتماداً كبيراً على الأسواق الدولية لتصريف المنتجات المصنعة وتصريف الخدمات، حيث لم تعد الأسواق الوطنية كافية لإستيعاب المنتجات التي توفرها المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة التمويلية وغيرها من القطاعات، وقد أدت هذه التحولات إلى تحقيق نتائج مهمة في اطار المحادثات العالمية حول العلاقات التجارية.

وبا لواقع فهناك امكانات جيدة للعديد من الدول النامية لإستعادة حيويتها في ظل أنظمة التجارة الدولية الجديدة ولا بد من الدخول في اتفاقيات الجات لإن الإنغلاق والتفوق ليس من مصلحة البلدان النامية.

إن التحديات التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية عديدة ولا بد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو العولمة وتزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص.

بعد سيادة تيار العولمة والانفتاح الاقتصادي و تدفق الاستثمارات ، فلم تعد هناك دولة بعيدة عن الرقابة و التقييم ، وكما هو معروف فتورة المعرفة و التكنولوجيا حولت العالم إلى قرية صغيرة مكشوفة.

أن هدفنا من عرض و تحليل المؤشرات هو الوقوف على أداء البلدان العربية من منظور رؤية الأخر، فهذه المؤشرات لها موضع اعتبار كبير من قبل المؤسسات الدولية والشركات الاستثمارية العالمية و غيرها.

إن المؤشرات التي قمنا بتحليلها هي:

أولاً : مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Ranking :

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة من كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية المنتدى الاقتصادي العالمي Forum World Economic ، وهو مؤسسة اقتصادية عالمية مستقلة تسعى وتهدف إلى تحسين اوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة. يتم تمويل أنشطة هذه المؤسسة من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر 1000 شركة في العالم ، وهم أعضاء في المنتدى ، هذا بالإضافة إلى التبرعات التي تحصل عليها. يقوم المنتدى بعقد حوارات بين الاطراف المختلفة مثل الشركات و الحكومات و السياسيين والأكاديميين و المفكرين لمناقشة قضايا تتعلق بالإقتصاد العالمي كالعولمة والتبادل التجاري العالمي والتصنيع غيرها. ويصدر المنتدى العديد من التقارير وفي مجالات عدة ومنها التقرير العالمي للتنافسية ، وتقارير إقليمية حول القدرة التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية العربية .

بلغ عدد الدول الداخلة في مؤشر القدرة التنافسية لعام 2004 م عدد 104 دولة ، وهي موزعة على نسبياً على قارات العالم المختلفة ، من خلال استبيان أجري على عدد 8,700 من رجال الأعمال و المستثمرين بتلك الدول. لم تدخل الدول التي تمر بحالة حرب أو نزاعات ضمن دول القياس مثل السودان والعراق و الكونغو وفلسطين.

اعتمد مؤشر قياس القدرة التنافسية للبلد على عدد من المحددات او العوامل ، وعليه فقد اعتمد على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاث أركان رئيسية :

أ . البيئة الاقتصادية الكلية .

ب . قياس كفاءة المؤسسة العامة : اعتمد مؤشر التنافسية على أنظمة كالنظام القانوني و القضائي وموقفه من حماية الملكية الفكرية ، الفساد ، و غيرها .

ت . التطور التكنولوجي : لا يمكن تحقيق التنمية على المدى الطويل فقط من خلال الإصلاح المؤسسي و الاستقرار الاقتصادي الكلي من دون التطور التكنولوجي . تضمن مؤشر التنافسية العالمي عام 2004 م ، سبع دول عربية فقط تمثل عينة يمكن على أساسها تصور مستوى التنافسية في الدول العربية التي لم يشملها الاستقصاء ، وهذه الدول هي : مصر وتونس و الجزائر و المغرب و الأردن و الإمارات و البحرين .

نلاحظ من استقراء الجدول رقم (1) :

• أن المغرب و الجزائر قد حققا تحسناً ملحوظاً عام 2004 م مقارنة بعام 2003 م ، بالإضافة إلى الدخول المتميز لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة و البحرين ضمن الثلاثين الأوائل عالمياً. ولكن تراجع أداء الأردن بمرتبة واحدة عام 2004 م ، مقارنة بالعام 2003 م .

• أما جمهورية مصر العربية فهي كانت أكثر تراجعاً بين البلدان العربية الممثلة في المؤشر ، حيث تراجعت من 58 إلى 62 . وكذلك نلاحظ أن مقارنة ترتيب هذه الدولة عام 2004 م بترتيبها عام 2000 ، نجدها تراجعت من الدولة رقم 41 إلى الدولة 62 .

وبعد استقرار الجدول عليها ، فعلى البلدان العربية أن تضع رؤية مشتركة ، والتي تستطيع من خلالها الإنخراط في المنافسة العالمية .

جدول رقم (1) ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية من 2000 – 2004

. م

الترتيب عام 2004م	الترتيب عام 2003 م	الترتيب عام 2001م	الترتيب عام 2000 م	الدولة
16	-	-	-	الإمارات
28	-	-	-	البحرين
56	61	2002 - 57	-	المغرب
71	74	-	-	الجزائر
35	34	45	46	الأردن
42	38	33	-	تونس
62	58	51	41	مصر

المصدر : مؤشرات التنافسية العالمية للأعوام 2000 2004 م.

ثانياً : مؤشر مدركات الفساد 2004 م : Corruption Perception Index 2004

تميزت السياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسات التجارية وسياسات الاستثمار بصفة خاصة في كثير من الدول النامية ومنها البلدان العربية بعدم الثبات وعدم الاتساق مع متطلبات التنمية الاقتصادية و المتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية و الإقليمية . وقد أدى ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمرين المحليين و الأجانب في الحكومات . أن هذه العوائق تخلق فرصاً

للفساد عن طريق استغلال المكتب الحكومي أو الوظيفة لإغراض شخصية وتسيء إلى سمعة الحكومات .

من بين أهم المؤشرات العالمية انتشاراً في هذا الخصوص المؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية Transparency International حول اوضاع المؤسسات و الأجهزة الحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية.

أن الفساد في المشاريع الحكومية الكبيرة يقف كعقبة كبيرة في طريق التنمية المستدامة ، ويؤدي إلى خسائر فادحة في المال العام اللازم للتعليم والرعاية الصحية ولتخفيف الفقر في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة .

يُعرف هذا المؤشر على أنه سؤاستعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية. وتقدر المبالغ التي تهدر سنوياً في العالم بسبب الرشوة في مجال المشتريات و المشاريع الحكومية ب 400 مليار دولار على الأقل .

اما مؤسسة الشفافية فهي تعتبر اكبر مؤسسة مستقلة وغير حكومية في مجال كبح الفساد والتي تأسست عام 1993 م ، ومقرها برلين في جمهورية ألمانيا الإتحادية و لها فروعاً في تسعين دولة حالياً.

تقوم مؤسسة الشفافية سنوياً بدراسات ميدانية على عينة من رجال الأعمال والمستثمرين في أكثر من 133 دولة وفقاً لمؤشر عام 2003 م ، وعدد قياسي من الدول بلغ 146 دولة عام 2004 م ، مقارنة بعدد 50 دولة بدأ بهم مؤشر عام 1995 م .

مؤشر مدركات الفساد هو عبارة عن ملخص لحملة استفتاءات ، والذي يعكس آراء الأ كاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في بلدان عديدة . شمل المؤشر سنة 2004 م عدد 18

مسحاً قامت به 12 مؤسسة مستقلة ، ويتشكل هذا المؤشر من عشر نقاط . فالدولة التي تحصل على 10 نقاط من إجمالي 10 هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها . أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير ، وقد تكاد أن تنعدم.

يتم ترتيب الدول في مؤشر الفساد و الشفافية على أساس مستوى الفساد ونقيضه في الدولة ، أي الدول التي ترتفع فيها نسبة الشفافية تأتي في الترتيب الأول ، في حين ان الدول التي ترتفع فيها معدلات الفساد تأتي في مؤخرة الترتيب.

عرض مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للعام 2004 م لمستويات الفساد في 146 دولة، وتبين أن 106 دولة من أصل 146 بلداً حصلت على أقل من خمس نقاط من عشر علامات. كما أن 60 دولة حصل كل منها على أقل من ثلاث علامات ، وهذا يعني مستوى الفساد مرتفع عالمياً.

لقد ضم المؤشر الأخير (2004 م) كل الدول العربية باستثناء الصومال وجيبوتي ، وسنعرض هنا ترتيب الدول العربية في مؤشر 2004 م من خلال مطالعة الجدول رقم (2) .

كانت افضل الدول العربية أداءً : الإمارات العربية المتحدة و الأردن و ليبيا. وتوجد سبع دول عربية ضمن مجموعة الخمسين الأوائل وهي عمان (29) و الإمارات (29) و مملكة البحرين (34) و الأردن (37) و قطر (38) و تونس (39) و دولة الكويت (44) .

أما بالنسبة لأسوأ الدول العربية أداءً ، فهو يتمثل في سبع دول عربية أخرى في مجموعة مؤخرة الترتيب . وهذه الدول هي على الترتيب التالي : الأكثر سوءاً الجمهورية العراقية (129)، السودان ، اليمن ، فلسطين ، ليبيا ، لبنان وأخيراً الجزائر (97) .

وجود مفارقات كبيرة عند مقارنة أداء البلدان العربية عام 2004 م بأدائها عام 2003

م ، فهناك من الدول من حقق تحسناً كبيراً وملحوظاً ، وهناك من شهد تراجعاً كبيراً ، وكذلك هناك من لم يتغير ترتيبه.

تبين لنا من المقارنة أن كل من الإمارات و الأردن و ليبيا قد حققت تقدماً كبيراً في مجال الشفافية. ولكن الملاحظة العامة هي أن أغلب البلدان العربية شهدت تراجعاً في الترتيب وفي عدد النقاط ، وكذلك نلاحظ أن هناك من الدول العربية من تراجع أداؤه بشكل حاد كما هو عند السعودية و الكويت و فلسطين و السودان و المغرب . بالإضافة إلى هذا فهناك دول عربية شهدت تراجعاً ملموساً وهي سلطنة عمان و مصر و سوريا.

الدولة العربية الوحيدة والتي لم يتغير ترتيبها فهي تونس ، حيث حافظت على المرتبة 39 ، وحافظها على هذا الترتيب في الوقت الذي زاد فيه عدد الدول الممثلة في المؤشر بعدد أكثر من 20 دولة ، فهذا يعني أنها لم تخرج عن المسار الصحيح وستحقق ترتيباً متقدماً في المستقبل.

أن السنوات القادمة تتطلب من البلدان العربية بذل الجهود الكثيرة من أجل

مكافحة الفساد والذي يتم من خلال المرتكزات التالية :

ü إصدار تشريعات محاربة الفساد.

ü تنفيذ هذه التشريعات و احترامها وتطبيقها من قبل الجميع .

ü إعطاء القضاء في البلدان العربية قدراً أكبر من الاستقلالية من أجل

تنفيذ المهام الملقاة عليه.

ü إحداث تطوير جذري في الأجهزة الإدارية في الدول العربية ومكافحة البيروقراطية والتخفيف منها ، لأنها غالباً تقود إلى مزيد من الفساد .

ü ميكنة الجهاز الإداري وربطه وربط نشاطه بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة ، وهذا يضمن الرقابة المركزية في العمل من أجل الشفافية في الأداء ، ومن ثم تكون المسؤولية .

ü محاربة الفساد تتطلب إصلاحاً ديمقراطياً جذرياً في جميع الدول العربية .

جدول (2) مؤشرات الفساد في الدول العربية منذ 1996 – 2004 م

الدولة	مؤشر 1996 م	مؤشر 2000 م	مؤشر 2002 م	مؤشر 2003 م	مؤشر 2004 م
	الترتيب النقاط	الترتيب النقاط	الترتيب النقاط	الترتيب النقاط	الترتيب النقاط
تونس	– –	32 5,2	36 48	39 4,9	39 5
المغرب	– –	37 4,7	52 3,7	70 3,3	77 3,2
الأردن	30 4,89	39 4,6	40 4,5	43 4,6	37 5,3

77	70	62	63	41	مصر
3,2	3,3	3,4	3,1	2,84	
38	32	-	-	-	قطر
5,2	5,6				
29	26	-	-	-	عمان
6,1	6,3				
34	27	-	-	-	البحرين
5,8	6,1				
44	35	-	-	-	الكويت
4,6	5,3				
71	46	-	-	-	السعودية
3,4	4,5				
29	73	-	-	-	الإمارات
6,1	5,2				
71	66	-	-	-	سوريا
3,4	3,4				
108	3	78	-	-	فلسطين
2,5					
97	3	78	-	-	لبنان
2,7					
122	106	-	-	-	السودان

2,2	2,3				
108	118	-	-	-	ليبيا
2,5					

ثالثاً : مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر : UNCTAD

Performance and Potential Index

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين و صانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول ،التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب . وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي ، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات ، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ،والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا.

تم إدخال هذين المؤشرين في التقرير العالمي للاستثمار الذي يصدر عن منظمة الإنكتاد وذلك في عام 2002 م فقط. والإنكتاد هو اختصار لاسم " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " وهي إحدى المنظمات المتخصصة والعاملة في الأمم المتحدة والمهتمة بقضايا التجارة والاستثمار.

ونظراً للأهمية التي استحوذ عليها الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل أطراف عدة ، بدأت منظمة الإنكتاد منذ ثلاثة أعوام فقط بوضع مؤشرات ومعايير يمكن للدولة من خلالها تحسين فرصها في جذب هذا النوع من الاستثمارات .

وبعد التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي أصبحت الحاجة إلى جذب الاستثمار المباشر في غاية من الأهمية لدول العالم. و إدراكاً من الإنكتاد لتلك التطورات و لتوجيه جهود الدول نحو إصلاحات حقيقية أصدرت المنظمة هذين المؤشرين ، المؤشر الأول يتعلق بقياس مستوى الأداء الفعلي للدول ، والآخر يتعلق بمستوى الإمكانيات الحقيقية والمستقبلية للدولة .

المؤشر الأول يقيس أداء الدولة الفعلي من خلال حساب نصيب الدولة من إجمالي الاستثمار المباشر على مستوى العالم .

أما مؤشر قياس الإمكانيات ، فهو المؤشر الذي يعول على إمكانيات الدولة الفعلية والتي من خلالها يمكن للدولة جذب المزيد من الاستثمارات . وهذا المؤشر يعتمد على قياس مستوى مجموعة من العوامل بالدولة المضيفة للاستثمار منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذه العوامل أجملها التقرير العالمي في محددات رئيسية:

- 1 . الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي ، القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار ، والتعامل مع الأجانب وسياسات المنافسة والدمج والتملك ، وسياسة الخصخصة.
- 2 . تسهيل الأعمال Business Facilitation كالترويج للاستثمار، وحوافز الاستثمار ، والكفاءة الإدارية ، وخدمات ما بعد الاستثمار مثل التحكيم بدلاً من التقاضي البطيء ، أو تسهيلات تحويل الأرباح ، أو الحفاظ على مستوى من الاستقرار التشريعي و إلخ.

3 . محددات اقتصادية ، والتي تتوقف على حسب الاستراتيجية الاستثمارية للشركة ، وما إذا كانت هدفها خدمة السوق بالدول المضيفة ، أو أنها تبحث عن موارد لاستنزافها ، أو أنها تبحث عن الكفاءة و التكلفة.

شمل مؤشر قياس الأداء والإمكانات لعام 2004 م عدد 16 دولة عربية ، واحتلت الدول العربية مراكز متباينة في هذين المؤشرين . فقد حقق بعضها نجاحات ملموسة ن وأخفق البعض في الحفاظ على ترتيب متقدم .

ومن ملاحظة الجدول رقم (3) فلم تدخل أي من الدول العربية ال 16 ضمن العشرين الأوائل من حيث الأداء وإن كانت السودان قد دخلت عام 2004 م ضمن مجموعة الخمسين الأوائل واحتلت المرتبة 48 بعد الاكتشافات البترولية التي جذبت الشركات العاملة في قطاع البترول ، بالرغم من الحرب الأهلية في دارفور والجنوب .

وهناك دولا عربية ارتفع مستوى ادائها في مؤشر 2004 م مقارنة بأدائها في ظل مؤشر عام 2003 م وهذه الدول هي ، تونس و قطر و الجزائر و السودان و الإمارات و اليمن.

إلا أن قطر وتونس و الإمارات و السودان كانت أفضل البلدان العربية أداء حيث صعدت كالتالي : تونس من المرتبة 76 – إلى المرتبة 60 ، و قطر من المرتبة 98 إلى المرتبة 81 ، و الإمارات من المرتبة 136 إلى المرتبة 120 ، و السودان من 57 إلى المرتبة 48 ، وكذلك فقد شهدت الجزائر تحسناً ملموساً من المرتبة 101 إلى المرتبة 94 .

ومن جانب آخر فقد تراجع أداء ثمان دول عربية وهي ، مصر و الأردن و المغرب و

السعودية و الكويت و عمان و سوريا و ليبيا. وكانت المغرب و سوريا أكثر الدول العربية

تراجعا ، حيث تراجعت المغرب من المرتبة 46 إلى المرتبة 62 عام 2004 م ، كما تراجعت

سوريا من المرتبة 103 إلى المرتبة 114. وكانت كل من سلطنة عمان و الأردن هما أقل الدول

العربية تراجعاً نفس العام مقارنة بعام 2003 م. أما الدولة العربية الوحيدة و التي لم يتغير أدائها فهي لبنان ، إذ احتفظت بترتيبها وهو 96 .

جدول رقم (3) : ترتيب الدول العربية التي شملها مؤشري الأداء 2003 و 2004 م

الدولة	مؤشر الأداء 2002 م	مؤشر الأداء 2003 م	مؤشر الأداء 2004 م
البحرين	الفترة من 90-88 من 2000-98 الرتبة 31	40	56
الجزائر	126	111	94
المغرب	76	110	62
قطر	133	92	81
الأردن	97	86	57
تونس	68	67	60
السعودية	103	127	138
الإمارات	115	137	120
الكويت	124	132	136
عمان	47	130	130
مصر	14	91	110
			113
سوريا	92	105	114
السودان	132	58	48

96	96	126	117	لبنان
137	134	-	-	ليبيا
115	137	-	-	اليمن

المصدر : تقارير الاستثمار العالمي .

أما بالنسبة لمؤشر الإمكانيات فنعرض هنا في الجدول رقم (4) وضع البلدان العربية في هذا المؤشر وبالشكل التالي :

ü دول ذات إمكانيات و أداء عال .

ü دول ذات إمكانيات عالية و أداء منخفض .

ü دول ذات إمكانيات منخفضة و أداء عال .

ü دول ذات إمكانيات منخفضة و أداء منخفض.

· نلاحظ دخول دولتين عربيتين لأول مرة عام 2004 ضمن مجموعة العشرين الأوائل على مستوى العالم من حيث الإمكانيات وهما قطر (8) و الإمارات (17) ، وكذلك نلاحظ أن أفضل البلدان العربية تمثيلاً في مؤشر الإمكانيات هي دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة قطر والسعودية و البحرين والكويت و الإمارات العربية المتحدة .

· ومن الجدول يتبين لنا ارتفاع مؤشرات عدد تسع دول عربية عام 2004 م مارنة بعام 2003م وهذه الدول هي قطر و الجزائر و البحرين و السودان و اليمن و تونس و الأردن و الإمارات و ليبيا.

- هناك تراجع في ترتيب عدد 4 دول عربية وهي سوريا و السعودية و عمان و لبنان . تعتبر سوريا هي أكثر الدول العربية تراجعاً في مؤشر الإمكانيات.
- لم يتغير ترتيب عدد ثلاث دول عربية وهي مصر و الكويت و المغرب.
- أن أفضل البلدان العربية تمثيلاً عام 2004 م مقارنة بعام 2003 م في مؤشرات الإمكانيات هي قطر و الأردن و الإمارات .

جدول رقم (4) : ترتيب الدول العربية في مؤشر الإمكانيات للأعوام 2003 و

2004 م.

الدولة	2003 م	2004 م
الجزائر	81	75
البحرين	31	29
الكويت	28	28
قطر	20	8
الإمارات العربية المتحدة	24	17
المملكة العربية السعودية	30	31
المملكة المغربية	93	93
المملكة الأردنية الهاشمية	68	45
الجمهورية العربية السورية	90	100
الجمهورية التونسية	73	71
ليبيا	47	46

53	50	سلطنة عمان
70	70	جمهورية مصر العربية
120	123	السودان
60	58	لبنان
87	88	اليمن

جدول رقم (5) البلدان ذات الإمكانيات العالية

البلدان ذات إمكانيات أعلى من متقدمي السباق ، أداء منخفض وإمكانيات عالية .	البلدان متقدمة السباق ، أداء عالي وإمكانيات عالية .
	في مؤشر 2003 م
مصر ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، السعودية ، الإمارات العربية المتحدة و السودان .	البحرين و الأردن
	في مؤشر 2003 م
نفس دول عام 2003 م باستثناء السودان ومع دخول البحرين.	الأردن

جدول رقم (6) الدول ذات الإمكانيات المنخفضة

البلدان ذات الإمكانيات الدنيا ، أداء منخفض مع إمكانيات منخفضة .	بلدان ذات إمكانيات أعلى من متقدمي السباق ، أداء منخفض وإمكانيات عالية .
--	--

	في مؤشر 2003م
المغرب	الجزائر ، سوريا ، تونس و اليمن
في مؤشر 2004م	
المغرب ، تونس و السودان	الجزائر ، سوريا و اليمن

ويتضح من الجدول رقم (6) خروج البحرين من مجموعة متقدمي السباق بعد تراجعها في جذب الاستثمار مقارنة بالعام 2003 م . ومن جانب آخر فقد حافظت الأردن على استمراريتها لتكون البلد العربي الوحيد ضمن مجموعة متقدمي السباق ، فهناك زيادة في حجم التدفقات الفعلية من الاستثمار .

• أما تونس فقد انتقلت من مجموعة الأداء المنخفض و الإمكانيات المنخفضة إلى مجموعة الأداء العالي و الإمكانيات المنخفضة ، حيث صعدت إلى المرتبة 60 عام 2004 م ، بعد أن كانت تحتل المرتبة 76 عام 2003 م في مؤشر الأداء.

• أما بالنسبة لكل من سوريا و الجزائر و اليمن ، فلم تتغير حالتها ، إذ ظلت جميعها ضمن المجموعة الرابعة ذات الأداء المنخفض و الإمكانيات المنخفضة .

الاستنتاجات :

وفي النهاية ومن خلال الجدول رقم (7) والذي يتضمن عرضاً لأداء الدول العربية في المؤشرات العشر مجتمعة ، فالدول التي صعدت ترتيبها يشار إليها بعلامة (+) ، أما الدول التي هبطت ترتيبها يشار إليها بعلامة (-) ، أما الدول التي لم يحصل تغييراً في ترتيبها فيشار إليها بعلامة (=) ، وعلامة (x) تعني عدم تمثيل الدولة في المؤشر .

أداء الدول العربية عام 2004 م مقارنة بعام 2003 م في المؤشرات العشر

الدولة	التنافسية العالمية	الفساد والشفافية	الأداء والاستثمار الأجنبي
مصر	-	-	-
البحرين	+	-	-
قطر	x	-	+
السعودية	x	-	-
الإمارات	+	+	+
تونس	-	=	+
الأردن	-	+	-
المغرب	+	-	-
الجزائر	+	x	+
الكويت	x	-	-
لبنان	x	-	=
عمان	x	-	-

وفي الأخير نرى أن الصورة العامة لأداء البلدان العربية في الجدول أعلاه غير جيدة ، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الدول العربية نحو الإصلاح الحقيقي . نؤكد على حتمية الإصلاح السياسي في الدول العربية لأنه أساس كل إصلاح .

وخلاصة القول ، ان الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي ، وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز ، فضلا عن ،أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية).

المراجع:

1. World Economic Outlook, 1997-2004.
2. Direction of Trade statistics, September 1999-2003.
3. World Investment Report, 1999-2005.
4. Charles Oman, Globalization and Regionalization, Challenge of developing countries, OCED, France 1994.
5. Economies in Transition and the Variety of Capitalisms: Changes, Convergence, Proceedings of the 5th Biannual Conference of the

EACES, Varna, Republic of Bulgaria, 1998 September 10-12, Gorex press, Sofia, 1999.

6. Krugman ch “A cost-benefit analysis of direct foreign investment”, McGraw-Hill, 2000.

7. Hanson. G. H. “Should Countries Promote Foreign Direct Investments”?

8. UNCTAD New York and Geneva, February 2001.

9. UNCTAD “World Investment Report 2002 “Transnational Corporations Export Competitiveness, Overview”. New York and Geneva, 2002.

10. UNCTAD “World Investment Report 2002” I bid, pp 4-6.

11. UNCTAD “World Investment Report 2002” FDI inflow and real growth and rate of world GDP in the world 1980-2001, Geneva and New York 2002.

12. www.Heritage.org “Index of Economic Freedom”.

13. www.worldpaper.com “Emerging Economics of Wealth of Nations Triangle Index”.

14. www.weform.com “Competitiveness Index”.

15. www.UNDP.org “ Human Development Index”.

16. www.prsgrup.com “ The Composite Country Risk Index”.

مجلة علوم انسانية www.uluminsania.net السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر)
:Sep ,30 th Year: Issue4 - 2006